وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالـى
كلية التربية الأساسية

علل الاختيار عند العُكْبريّ في كُتُبِهِ المَعْنيَّة بإعرابِ القرآن وقراءاته والحديث النبويّ والشِّعْر

رسالةٌ قدَّمها

علي أحمد إبراهيم أمين الجاووشي

إلى مجلس كلية التربية الأساسيّة في جامعة ديالى
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

علاء حسين علي الخالديّ

شَعبان
تموز
1434هـ
2013م

الفصل الأول
المقدِّمات النحويّة
النكرة والمعرفة

المقدمة

تناولتُ في هذا الفصل موضوعات تتصل بالمقدّمات النحوية من خلال علل مجيئها في كتب الإعراب عند العكبري ، وقد تناولتُ جوانبَ متعددة مما ظهر لي من استقراء جهد أبي البقاء في كتبِهِ ، وقد انحصر الموضوع في نقاط تدور في المقدمات النحوية ، وهي : النكرة والمعرفة ، وفيها : الضمائر ، والعلم ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة .

وأودُّ أن أشير – هنا – إلى أنّني تناولتُ أكثر الاختيارات وعللها من التبيان أكثر من كتبِهِ الأخرى ؛ وذلك لأنّه كثيرًا ما يختار ويعلل ، أمّا في كتبه الأخرى فكان يعلل للمقدمات النحوية من غير اختيار ، أو بالعكس وهذا ليس من موضوع بحثي .

المعرفة : ضمائر الرفع :

1- علّة الاختيار في الضمير (نحن) :

في قوله تعالى : ﴿ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ﴾ [الحجر : 9] .

ذهب العكبري إلى أنّ " (نحن) هنا إمّا مبتدأ ، أو تأكيد لاسم إنّ، وليست فصلاً ؛ لأنّها لم تقع بين اسمين "[1] .

والظاهر من اختيار العكبري للمنع أنّ من شروط ضمير الفصل أن يقع بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، أمّا هنا فقد جاء بعده فعلٌ ؛ ولهذا لم يجعله فصلاً .

قال سيبويه (ت180هـ) في (باب ما يكون فيه هو ، وأنت ، وأنا ، ونحن ، وأخواتهنّ فصلاً) : " اعلم أنّهنّ لا يَكُنَّ فصلاً إلاّ في الفعل ، ولا تكون كذلك إلاّ في كلِّ فعل الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه

---

(1) التبيان في إعراب القرآن : 777 .

في الابتداء ، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء ، وإعلامًا بأنّه فصل الاسم ، وأنّه فيما ينتظر الحدث عنه ، ويتوقعه منه ، مما لا بدَّ له من أنْ يذكره للمحدث ؛ لأنّك إذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بدَّ منه ، وإلاّ فسد الكلام ولم يسغْ لك ، فكأنّه ذكر (هو) ليستدل المحدث أنّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه ، وأنّ ما بعد الاسم ليس منه ، هذا تفسير الخليل "[1] .

واختلف العلماء في الموضع الإعرابي لضمير الفصل بعد أن يستكمل شروطه على ما يأتي :

ذكر سيبويه وجهين لضمير الفصل : الوجه الأول : أنّه لا محلَّ له من الإعراب ، إذ قال : " واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده من حاله التي كان عليها قبل أنْ يُذكر ، وذلك كقولك : (حَسِبتُ زيدًا هو خيرًا منك) ، (وكان عبد الله هو الظريفَ) ... وقد زَعَمَ ناسٌ أنّ (هو) ههنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربيٌّ يجعلها صفةً للمظهر ... فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ، ولو كان صفةً لم يجزْ أن يدخل عليه اللام ... "[2] .

الوجه الثاني : أن يكون ضمير الفصل له محلٌّ إعرابي ، إذ ذكر أنّ ناسًا من العرب جعلوا (هو) وأخواتها بمنزلة اسم وما بعده مبني عليه ، فمن ذلك كان رؤبة يقول : أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك ، وقرؤوا[3] : (وما ظلمناهم ولكنْ كانوا هُمُ الظالمون) [الزخرف : 76] ، وقال قيس بن ذُريح[4] :

تَبْكِي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها وكنتَ عليها بالمَلاِ أنتَ أقدرُ[5]

والشاهد فيه استعمال (أنتَ) هنا مبتدأ ، ورفع (أقدر) على الخبر .

---

(1) الكتاب : 289/2 .

(2) نفسه : 390/2 – 391 .

(3) وهي قراءة ابن مسعود وأبي زيد الأنصاري ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 136 ، والبحر المحيط : 27/8 ، وفتح القدير : 565/4 .

(4) ديوانه : 76 ، والمقتضب : 105/4 ، وشرح المفصل : 332/2 .

(5) ينظر : الكتاب : 392/2 – 393 .

وأيَّد أبو البقاء ما ذهب إليه سيبويه ، إذ قال : " ولا موضعَ له من الإعراب ، وقال الكوفيون : له موضعٌ ، فعند بعضهم هو تابع لما قبله ، وعند بعضهم حكمُهُ حكم ما بعده ، والدليل على أنّه لا موضعَ له دخول اللام عليه في خبر [كان] كقولك : إنْ كُنَّا لنحن الذاهبين "[1] .

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ ما يُفصل به بين النعت والخبر يُسمّى عمادًا ، وله موضعٌ من الإعراب ، وذهب الكسائي إلى أنّ حكمه حكم ما بعده ، وذهب الفراء[2] إلى أنّ حكمه حكم ما قبله[3] .

واحتجوا بأنْ قالوا : إنّما قلنا إنّما حكمه حكم ما قبله ؛ لأنّه توكيدٌ لما قبله ، فنزّل منزلة النفس إذا كانت توكيدًا ، وكما أنّك إذا قلت : (جاءني زيدٌ نفسُهُ) كان نفسه تابعًا لزيدٍ في إعرابه ، فكذلك العماد إذا قلت : (زيدٌ هو العاقلُ) يجب أن يكون تابعًا في إعرابه ، وأمّا مَنْ ذهب إلى أنّ حكمه حكم ما بعده قال : لأنّه مع ما بعده كالشيء الواحد ، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه[4] .

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري (ت577هـ) على هذا قائلاً : قولهم : " إنّه توكيد لما قبله قلنا : هذا باطلٌ ؛ لأنّ المكنّي لا يكون توكيدًا للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظيرٌ في كلامهم لا يجوز أن يُصارَ إليه ، وأمّا قولهم : (إنّه مع ما بعده كالشيء الواحد) قلنا : هذا باطلٌ أيضًا ؛ لأنّه لا تعلّق له بما بعده ؛ لأنّه كناية عمّا قبله ، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد ؟ "[5] .

ويبدو لي بعد هذا العرض لآراء العلماء في ضمير الفصل أنّ ما ذهب إليه العكبري لمنع أن يكون الضميرُ (نحن) فصلاً ؛ لأنّه لم يحقق فائدة لفقدانه الشروط ، وذكر ابن هشام لضمير الفصل في الكلام أغراضًا وفوائد ثلاثة :

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 496/1 .
(2) ينظر : معاني القرآن : 50/1 – 51 .
(3) ينظر : همع الهوامع : 237/1 .
(4) ينظر : الإنصاف : 567 ، مسألة (103) .
(5) ينظر : نفسه : 568 .

أحدها لفظي : وهو الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع ؛ ولهذا سُمِّي فصلاً لأنّه فصل بين الخبر والتابع ، وعِمادًا ؛ لأنّه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقصر على هذه الفائدة .

والثاني معنوي : وهو الاختصاص والقصر ، وإذا ذهب الضمير ذهب القصر والاختصاص من ذلك قوله تعالى :**چچ چ چ چ** [البقرة : 5] .

والثالث معنوي أيضًا : وهو التوكيد ؛ ولهذا سمّاه بعض الكوفيين دعامة ؛ لأنّه يدعم به الكلام ، أي : يُقوَّى ويُؤكَّد[1] .

ضمائر النصب :

2- علة اختيار الاسم في (إيَّاك) :

قال تعالى : **چ ث ث ث ث چ** [الفاتحة : 5] .

ذكر العكبري أنّ الاسم من " (إيّاك) عند الخليل وسيبويه (إيّا) وهو اسم مضمر ، والكاف عند سيبويه حرف خطاب لا موضعَ لها ، ولا تكون اسمًا ؛ لأنّها لو كانت اسمًا لكانت (إيّا) مضافة إليها ، والمضمرات لا تضاف ، وعند الخليل هي اسم مضمر أُضيفت (إيّا) إليه ؛ لأنّ إيّا تُشبه المظهر ؛ لتقدمها على الفعل والفاعل ، ولطولها بكثرة حروفها ، وحُكِي عن العرب : إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيّاهُ ، وإيَّا الشوابّ[2] ، وقال الكوفيون : إيّاك بكمالها اسم ، وهذا بعيدٌ ؛ لأنّ هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب ، فيقال : إيّاي ، وإيّاك ، وإيّاه "[3] .

وقد تتبعتُ آراء النحويين في هذه المسألة وكان لهم عدّة آراء :

الأول : ذهب الخليل (ت175هـ) ، والمازني (ت249هـ) إلى أنّ (إيَّا) اسم مضمر ولواحقه ضمائر ، وهو مضاف إليها وأنّ (إيّا) أُضيفت إلى غير هذه اللواحق

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 139/2 .

(2) ينظر : الكتاب : 279/1 ، وينظر : سر الصناعة : 313/1 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 6 – 7 .

في نحو : (إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيّاهُ ، وإيَّا الشوابّ) فيكون في ذلك دليل على أنّ اللواحق أسماء[1] ، واختاره ابن مالك[2] .

وقد ذكر سيبويه أنّما قال : " وحدثني مَنْ لا اتّهم عن الخليل أنّه سَمِعَ أعرابيًا يقول : إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيّاهُ ، وإيَّا الشوابّ "[3] ، وذكر أبو البركات الأنباري اتّهامهم بأنّها رواية شاذة لا يعتدّ بها ، وكأنّه لما رأى آخره يتغيّر كتغيّر المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه[4] .

والثاني : أنّ (إيّا) اسم مضمر ، ولواحقه الياء ، والكاف ، والهاء حروف تبيّن أحوال الضمير من تكلُّم ، وخطاب ، وغيبة ، ولا موضعَ لها من الإعراب فهي كالكاف في ذلك ، وفي أرأيتك زيدًا ما فعل ، وهذا مذهب سيبويه[5] ، واختاره الفارسي[6] ، وابن جني[7] ، ونُسِب إلى أبي الحسن الأخفش[8] .

واحتجّ البصريون بذلك فذكروا أنّ (إيّا) هي الضمير من دون الكاف والهاء والياء ؛ وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ أحدها ضميرٌ منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرفٍ واحد ، فبَطُلَ أن تكون الكاف والهاء والياء هي الضمير المتصل ؛ لكونها على حرفٍ واحد ، لأنّه لا نظيرَ له في كلامهم ، فوجب أن تكون (إيّا) هي الضمير ؛ لأنّ لها نظيرًا في كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا : " إنّ الكاف والهاء والياء حروفٌ لا موضعَ

---

(1) ينظر : الجنى الداني : 536 ، وشرح التصريح : 105/1 ، والهمع : 212/1 .

(2) ينظر : شرح التسهيل : 146/1 .

(3) الكتاب : 279/1 ، وردّ ابن جني على هذا الرأي قائلاً : " أمّا قول الخليل : إنّ إيّا اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد ، وذلك أنّه إذا ثبت أنّه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه ؛ لأنّ الغرض في الإضافة إنّما هو التعريف والتخصيص ، والمضمر على نهاية الاختصاص ، فلا حاجة به إلى الإضافة " سر الصناعة : 313/1 .

(4) ينظر : الإنصاف : 558 ، مسألة (101) .

(5) ينظر : الكتاب : 355/2 – 356 .

(6) ينظر : الإيضاح : 462/1 .

(7) ينظر : سرّ الصناعة : 317/1 .

(8) ينظر : نفسه : 314/1 ، والجنى الداني : 536 .

لها من الإعراب " لأنّها لو كانت معربة لكان إعرابها بالإضافة ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا ؛ لأنّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأنّ الإضافة تُرادُ للتعريف ، والمضمر في أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره ، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب[1] .

والثالث : ذهب الكوفيون إلى أنّ الكاف والهاء والياء من (إيّاك ، وإيّاه ، وإيّاي) هي الضمائر المنصوبة ، وأنّ (إيّا) عِماد ، وإليه ذهب ابن كيسان وبعض الكوفيين أنّ (إيّاك) بكماله اسم مضمر ، ولا يعرف اسم مضمر بتغيير آخره غيره[2] . وهذا ما أبعده العكبري .

واحتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال ؛ لأنّه لا فرق بينهما بوجهٍ ما إلاّ أنّها لما كانت على حرفٍ واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها ، فأتى بـ (إيّا) لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها ، إذ لا تقوم بنفسها فصارت بمنزلة حرف واحد زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه ، والذي يدلّ على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيّا) ولزومها لفظًا واحدًا[3] .

وقد ردَّ ابن جني (ت392هـ) على هذا قائلاً : " فأمّا قول من قال : إنّ إيّاك بكماله الاسم فليس بقوي ، وذلك أنّ (إيّاك) في أنّ فتحة الكاف تفيد الخطاب المذكر ، وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث بمنزلة (أنت) في أنّ الاسم هو الهمزة والنون ، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر ، والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث ، فكما أنّ ما قبل التاء في (أنتَ) هو الاسم ، والتاء حرف خطاب فكذلك (إيّا) هو الاسم والكاف بعدها حرف خطاب ، أوَلا تراك تقول : إيّاك وإيّاكما وإيّاكم ، كما تقول : أنتَ وأنتما وأنتم . وأمّا من قال : إنّ الكاف والهاء والياء في إيّاك وإيّاه وإياي هي الأسماء ، وإنّ (إيّا) إنّما عُمدت بها هذه الأسماء لقلتها فغير مرضيٍّ أيضًا ، وذلك أنّ (إيّا) في أنّه ضمير منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن ، وهو وهي في أنّ هذه مضمرات

---

(1) ينظر : الإنصاف : 556 – 557 .

(2) ينظر : سر الصناعة : 313/1 ، والمحرر الوجيز : 72/1 ، والإنصاف : 555 .

(3) ينظر : الإنصاف : 556 .

منفصلة ، فكما أنّ أنا وأنت ونحوهما مخالف للفظ المرفوع المتصل نحو : التاء في قمتُ ، والنون والألف في قمنا ، والألف في قاما ، والواو في قاموا ، بل هي ألفاظ أُخَر غير ألفاظ الضمير المتصل ، وليس شيءٌ منها معمودًا به شيء من الضمير المتصل ن بل هو قائم بنفسه فكذلك (إيّا) اسم ضمير منفصل ليس معمودًا به غيره ، وكما أنّ التاء في (أنت) وإن كانت بلفظ التاء في (قمت) فليست اسمًا مثلها ، بل الاسم قبلها هو (أنْ) وهي بعده للخطاب ، وليست (أنْ) عمادًا للتاء فكذلك (إيا) هي الاسم وما بعدها يفيد الخطاب تارةً ، والغيبة تارة ، والتكلّم أخرى ، وهو حرف كما أنّ التاء في (أنت) حرف وغير معمودة بالهمزة والنون من قبلها ، بل ما قبلها هو الاسم وهي حرف خطاب ، فكذلك ما قبل : الكاف في (إيّاك) اسم ، وهي حرف خطاب ، فهذا هو محض القياس "[1] .

والرابع : أنّ (إيّا) دعامة تعتمد عليها اللواحق لتُفصل عن المتصل ، وهو مذهب الفراء ، ولم يصرحوا بأنّ هذه الدعامة عند الفراء اسم ، أو حرف ولكنّهم ردّوا عليه بما يدلّ على أنّها اسم ، فإنّهم قالوا : إن جعل (إيّا) دعامة فاسد ؛ لأنّ الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة[2] .

والخامس : ذهب المبرّد (ت285هـ) إلى أنّه اسمٌ مبهمٌ أُضيف للتخصيص لا للتعريف ولا يُعلم اسم مبهم أُضيف غيره[3] .

والسادس : ذكر الزجاج (ت311هـ) أنّ الكاف في (إيّاك) في موضع جرٍّ بإضافة (إيّا) إليها إلاّ أنّه ظاهر يُضاف إلى سائر المضمرات نحو : إيّاك ضربتُ ، وإيّاه ضربتُ ، وإيّاي حدّثت ، ولو قلت : (إيّا زيدٍ) كان قبيحًا ؛ لأنّه خُصَّ به المضمر ، وقد رُوِيَ عن بعض العرب : (إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ)[4] .

---

(1) سر الصناعة : 315 – 316 .

(2) ينظر : الجنى الداني : 537 ، ولم أجده في معاني القرآن .

(3) ينظر : المقتضب : 277/4 – 280 ، وسر الصناعة : 312/1 ، والمحرر الوجيز : 72/1 ، والإنصاف : 555 ، والإيضاح في شرح المفصل : 462/1 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 48/1 .

وجعل ابن جني هذا الرأي فاسدًا بقوله : " وأمّا قول أبي إسحاق : إنّ (إيّا) اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى المضمر ففاسدٌ أيضًا ، وليس (إيّا) بمظهر كما زعم والدليل على أنّ (إيّا) ليس باسم مظهر اقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، كما اقتصروا بأنا وأنتَ ونحوهما على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو الرفع ... ولم نعلم اسمًا مظهرًا اقتصر به على النصب البتة إلاّ ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية ، وذلك نحو : ذات مرّة ، وبعيدات بين ، وذا صباح ، وما جرى مجراهنّ ، وشيئًا من المصادر نحو : سبحانَ الله ، ومعاذَ الله ، ولبّيكَ ، وليس (إيّا) ظرفًا ولا مصدرًا فيُكف بهذه الأسماء "[1] .

3- علة اختيار كون نون الوقاية جزءًا من الضمير :

قال تعالى :**چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ چ** [الأنعام : 80] .

ذكر العكبري أنّ قوله تعالى : (أتحاجّونِّي) : " يُقرأ[2] بتشديد النون على إدغام نون الرفع في نون الوقاية ، والأصل : تحاجُّونَنِي ، ويُقرأ بالتخفيف على حذف إحدى النونين ، وفي المحذوفة وجهان :

أحدهما : هي نون الوقاية ؛ لأنّها الزائدة التي حصل بها الاستثقال ، وقد جاء ذلك في الشعر .

والآخر : المحذوفة نون الرفع ؛ لأنّ الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء ، ونون الرفع لا تُكسر ، وقد جاء ذلك في الشعر كثيرًا[3] :

كُلٌّ له نيّةٌ في بُغضِ صاحبِهِ بنِعمةِ اللهِ تَقْلِيكُم وتَقْلونا

أي : تقلوننا ، والنون الثانية هنا ليست وقاية بل هي من الضمير ، وحذف بعض الضمير لا يجوز وهو ضعيف أيضًا ؛ لأنّ علامة الرفع لا تحذف إلاّ بعامل "[1] .

---

(1) سر الصناعة : 316/1 – 317 .

(2) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون ، وشدد الباقون ، ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 162/1 ، والكشف : 436/1 .

(3) شعر الفضل بن العباس اللهبي : 41 .

وقد تتبعتُ آراء العلماء في هذه المسألة وكان لهم مذهبان :

المـذهب الأول : أنّ النـون المحذوفـة نـون الرفـع ، وهـو رأي سـيبويه[2] ، والنحاس[3] ، وابن مالك[4] ، والخضري[5] ، وهو ما اختاره العكبري .

واستدلوا على ذلك بأنّ نون الرفع قد عُهِدَ حذفُها من دون ملاقاة مِثْلٍ رفعًا ، وأنشد أبو طالب ﴿العَلَيْلَا﴾[6] :

فإنْ يكُ قومٌ سرَّهم ما صنعتُمُ سيحتلبوها لاقِحًا غيرَ باهلِ

أي : فسيحتلبونها ، لا يقال : إنّ النون حُذِفت جزمًا في جواب الشرط ؛ لأنّ الفاء هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطًا ، وإذا تقرّر وجوب الفاء وإنّما حُذِفت ضرورةً ثبت أنّ نون الرفع كان من حقِّها الثبوت إلاّ أنّها حُذِفت ضرورة ، وفي الحديث الشريف[7] : (والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا) فـ (لا) الداخلة على (تدخلوا) و (تؤمنوا) نافية لا ناهية ؛ لفساد المعنى عليه ، وإذا ثبت حذفها دون ملاقاةِ (مثل) رَفْعًا فلأنْ تُحذف ملاقاة (مثل) استثقالاً بطريق الأَوْلى والأحرى ، وأيضًا فإنّ النون نائبة عن الضمة ، والضمة قد عُهِدَ حذفها في فصيح الكلام كقراءة أبي عمرو : (يَنْصُركم) [آل عمران : 160] ، و (يُشْعِرْكم) [الأنعام : 109] وبابه بسكون آخر الفعل ، وقول امرئ القيس[8] :

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقبٍ إثمًا من اللهِ ولا واغِلِ

وإذا ثبت حذف الأصل فلْيَثبت حذف الفرع لئلا يلزم تفضيل فرع على أصله ، وأيضًا فإنّ ادّعاء حذف نون الرفع لا يُحْوِج إلى حذف آخر ، وحذف نون الوقاية قد يُحْوِج

---

(1) التبيان في إعراب القرآن : 512 – 513 .

(2) ينظر : الكتاب : 519/3 .

(3) ينظر : إعراب القرآن : 272 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 137/1 .

(5) ينظر : حاشية الخضري : 108/1 .

(6) ديوانه : 82 .

(7) مسند أحمد بن حنبل : 175/1 .

(8) ديوانه : 122 ، وفيه : (فاليومَ أُسقى ...) .

إلى ذلك ، وبيانه أنّه إذا دخل جازم أو ناصب على هذه الأمثلة ، فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تُحذف هذه النون ؛ لأنّها نون رفعٍ وهي تسقط للناصب والجازم بخلاف ادّعاء حذف نون الرفع فإنّه لا يُحوِج إلى ذلك ؛ لأنّه لا عملَ له في التي للوقاية . واستدلوا أيضًا بأنّ نون الوقاية مكسورة ، فبقاؤها على حالها لا يلزم منه تغييرٌ بخلاف ما لو ادّعينا حذفها فإنَّا يلزمنا تغيير نون الرفع من فتح إلى كسر ، وتقليل العمل أولى[1] .

المذهب الآخر : أنّ المحذوف نون الوقاية ، وهو مذهب الأخفش[2] ، والمبرّد[3] ، وأبي علي الفارسي[4] ، وابن جني[5] ، والسيوطي (ت911هـ)[6] ، واستدلوا له بأوجه :

أحدها : أنّ نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال ، فكانت أولى بالحذف .

وثانيها : أنّ نون الرفع علامة الإعراب ، فالمحافظة عليها أولى .

وثالثها : أنّ نون الرفع لعامل ، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه[7] .

ويبدو لي أنّ المذهب الثاني هو الأقرب إلى الصواب ؛ لأنّ الثقل إنّما حصل بالثانية ؛ ولأنّه قد استُغنِي عنها فإنّه إنّما أُوتي بها لتقي الفعل من الكسر .

العلم :

4- علة الاختيار في ضَعْفِ كون (آمين) اسم علم :

---

(1) ينظر : الدر المصون : 16/5 – 18 .

(2) ينظر : الدر المصون : 16/5 ، وشرح التصريح : 117/1 ، ولم أقف على مذهب الأخفش في معانيه .

(3) ينظر : المقتضب : 253/1 .

(4) ينظر : الحجة : 98/6 .

(5) ينظر : سر الصناعة : 447/2 .

(6) ينظر : همع الهوامع : 226/1 .

(7) ينظر : شرح التصريح : 117/1 .

ذهب العكبري إلى أنّ " (آمين) اسمٌ للفعل ومعناها : اللهمَّ استجب ، وهو مبني لوقوعه موقع المبني ، وحُرِّك بالفتح لأجل الياء قبل آخره كما فُتِحت (أينَ) والفتح فيها أقوى ؛ لأنّ قبل الياء كسرة ، فلو كُسِرت النون على الأصل لوقعت الياء بين كسرتين ، وقيل : (آمين) اسم من أسماء الله تعالى ، وتقديره : يا آمين ، وهذا خطأٌ لوجهين :

أحدهما : أنّ أسماء الله لا تُعرف إلاّ تلقيًا ، ولم يَرِد بذلك سَمْعٌ .

والثاني : أنّه لو كان كذلك لبُني على الضمّ ؛ لأنّه منادى معرفة أو مقصود "[1] .

قال أبو البركات الأنباري : " وأمّا (آمين) فدعاءٌ ، وليس من القرآن ، وهو اسم من أسماء الأفعال ومعناه : اللهمَّ استجب ، وفيه لغتان : القصر والمدّ ، قال الشاعر في القصر[2] :

تباعدَ مني فُطْحُلٌ وابنُ أُمِّهِ أَمينَ فزادَ اللهُ ما بينَنَا بُعْدا

وقال آخر في المدّ[3] :

يا ربِّ لا تسلُبَنِّي حُبَّها أبدًا ويرحمُ اللهُ عبدًا قال آمِّينا

وأمين بالقصر على وزن فَعِيل ، وآمين بالمدّ فهو على وزن فاعيل ، وهذا البناء ليس من أبنية كلام العرب وإنّما هو من أبنية كلام العجم كهابيل وقابيل "[4] ، وذهب إلى إلى هذا ابنُ عطية الأندلسي[5] ، والزمخشري[6] ، والسمين الحلبي (ت756هـ)[7] .

---

(1) التبيان في إعراب القرآن : 11 .

(2) البيت لجبير بن الأضبط ، المحرر الوجيز : 79/1 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 41/1 ، والكشاف : 124/1 ، ولسان العرب (أمن) ، ومعجم الشواهد العربية : 192/2 .

(3) البيت لمجنون ليلى ، ديوانه : 219 .

(4) التبيان في إعراب القرآن : 41 .

(5) ينظر : المحرر الوجيز : 79/1 .

(6) ينظر : الكشاف : 125/1 .

(7) ينظر : الدر المصون : 77/1 .

. وذهب ابن خالويه (ت370هـ) إلى أنّ " معنى (آمين) : يا آمين ، أي : يا الله ، فآمين اسم من أسماء الله "[1] .

وأشار ابن عطية الأندلسي إلى معنى (آمين) قائلاً : " وقال علي بن أبي طالب ﴿عليه السلام﴾ : (آمين خاتم ربّ العالمين يختم بها دعاء عبده المؤمن) ، وقال قومٌ : (هو اسم من أسماء الله تعالى) رُوِيَ ذلك عن جعفر بن محمد ﴿عليه السلام﴾ ، ومجاهد ، وهلال بن يساف ، وقد رُوِي أنّ (آمين) اسم خاتم يطبع به كتاب أهل الجنة التي تؤخذ بالأيمان "[2] .

قال السمين الحلبي[3] : " ووجّه الفارسي قولَ من جعله اسمًا لله تعالى على معنى أنّ فيه ضميرًا يعود على الله تعالى ؛ لأنّه اسمُ فعلٍ ، وهو توجيهٌ حسنٌ نقله صاحب (المُغْرب)[4] " .

وذكر الفيروزآبادي (ت817هـ) أنّ (آمين) اسم من أسماء الله تعالى ، ومعناه : اللهمَّ استجب[5] . وأرى أنّ القول الأقرب أنّ معناه : استجب ، وهو موضوع موضع اسم الاستجابة كما أنّ (صه) موضوعة موضع (سكت سكوتًا) .

5- علة الاختيار في منع صرف (جَيْأَلُ) اسمًا علمًا :

في قول الشاعر الشنفرى الأزدي[6] (ت نحو70هـ) :

وَلي دونَكمُ أهلونَ سِيْدٌ عَمَلّسٌ وأرْقطُ زهلولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

ذهب العكبري إلى أنّ " (جَيأل) ليست صفة لأنثى الضبع بل هو اسم لها علمٌ لا يتصرف للتعريف والتأنيث "[1] .

---

(1) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : 36 .

(2) المحرر الوجيز : 79/1 .

(3) الدر المصون : 77/1 .

(4) لم يذكر صاحب (المغرب) هذا ، وإنّما ذكر أنّ (آمين) بالقصر والمد ، ومعناه : استجب ، ينظر : 46/1 .

(5) ينظر : القاموس المحيط (أمن) .

(6) ديوانه : 59 .

والظاهر من اختيار العكبري أنّ الاسم يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، فإن كان مؤنثًا بالتعليق ، أي بكونه علمًا على أنثى ، فإمّا أن يكون على ثلاثة أحرف ، أو على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزينب وسعاد علمين وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإن كان محرك الوسط مُنِعَ أيضًا كسَقَر ، وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميًا كـ (جَوْر) اسم بلد ، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كـ (زيد) اسم امرأة مُنِع أيضًا[2] ، ونحوه : جَيْأل ، أي أنّ (جَيْأل) اسم منقول من المذكر إلى المؤنث ، ونحوه : (زيد) إذا سُمِّي به امرأة ؛ لأنّه حصل بنقله إلى المؤنث .

وقال الزمخشري : " والعرفاء : الضبع الطويلة العرف ، وليس ها هنا بنعت ، ولكنّه في الأصل نعت ، فقُلِب فصار بمنزلة الأسماء غير النعوت حتى إنّه يقال : جاءتكم العرفاء ، فيُفهم من هذا القول : إنّ الضبع جاءت ويجري هذا المجرى : أجدل ، يعني : الصقر ، لا يُراد غيره ، وهو في الأصل نعت ؛ لأنّه من الجدل ، وهو شدة الخلق ، يقال : علام مجدول : إذا كان شديد العصب ، وزمام مجدول : إذا كان محكم الحرز ، وليس كلّ ما كان مجدولاً يسمى أجدل ، فصار اسمًا غالبًا ... وجَيْأل : من أسماء الضبع معرفة بدون الألف واللام ، وهي صفة في الأصل ثمّ غلبت فخرجت مخرج الأسماء "[3] .

أمّا ابن عطا الله المصري (ت1186هـ) فذهب إلى أنّ " (جَيْأل) هو بجيم مفتوحة وتحتية ساكنة ، وهمزة مفتوحة : اسم للضبع لا ينصرف للعلمية ، ووزن الفعل ، ثم الضبع اسم للأنثى وتجمع على ضباع ، والضبعان اسم للذكر ، ويُجمع على ضباعين ، وقد بالغ بذلك في وصف قوته بكمال الضرر ، وشدة الإيذاء ، حيث اختار هذه الحيوان الضارة عليهم وآثرها عليهم في الصحبة "[4] .

---

(1) إعراب لامية العرب : 3 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 243/3 ، وحاشية الخضري : 711/2 .

(3) شروح اللامية : 14 – 15 .

(4) نفسه : 94 .

وذهب ابن زاكور المغربي (ت1120هـ) إلى أنّ " العرفاء هنا : الضبع سُمِّيت بذلك ؛ لأنّ لها عُرفًا – بضمّ العين – أي : شَعْرًا في عنقها ، وجَيْأَل : من أسماء الضبع فهو بدل من (عرفاء) ، وهو على وزن فيعل ومعرفة بالألف واللام "[1] .

وقد تتبعتُ آراء النحاة في تسمية المؤنث بمذكر ساكن الوسط ، وكان لهم فيها مذهبان :

المذهب الأول : مَنْعُ صرفه ، وهو مذهب ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)[2] ، وأبي عمرو بن العلاء (ت149هـ)[3] ، والخليل[4] ، وسيبويه[5] ، والمازني (ت249هـ)[6] ، وابن السراج (ت316هـ)[7] ، وابن خروف (ت609هـ)[8] ، والعكبري[9] ، وابن عصفور[10] ، وابن مالك[11] ، وابن هشام[12] .

واحتجوا على ذلك بأنّه انتقل من الأخف – وهو المذكر – إلى الأثقل – وهو المؤنث – فكان هذا الثقل مُعادلاً للخفة التي من أجلها صُرفت (هند) و (دعد) فكان ممنوعًا من الصرف[13] .

---

(1) نفسه : 139 .
(2) ينظر : الكتاب : 242/3 ، وشرح السيرافي : 7/4 ، والارتشاف : 881 .
(3) ينظر : الكتاب : 242/3 ، وشرح السيرافي : 12/4 .
(4) ينظر : المقتضب : 351/3 ، والارتشاف : 881 .
(5) ينظر : الكتاب : 242/3 .
(6) ينظر : الارتشاف : 881 .
(7) ينظر : الأصول في النحو : 85/2 .
(8) ينظر : شرح الجمل : 925/2 .
(9) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 59/1 .
(10) ينظر : شرح الجمل : 225/2 .
(11) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1485/3 .
(12) ينظر : أوضح المسالك : 125/4 .
(13) ينظر : المقتضب : 351/3 .

المذهب الآخر : جواز صرفه ، وهو مذهب عيسى بن عمر (ت183هـ)[1] ، ، ويونس[2] ، والجرمي (ت225هـ)[3] ، والمبرد[4] .

واحتجوا على ذلك بالقياس في تسمية المؤنث بمؤنث نحو : (هند) يجوز معه الوجهان ، وهو انتقال من ثقيل إلى مثله ، وتسمية المؤنث بالمذكر انتقال من خفيف إلى ثقيل ، فكان ينبغي أن يكون أولى بالصرف من الأوّل[5] .

وبعد هذا العرض أرى أنّ الاسم تتحقق فيه فائدتان : الأولى : " إذا كان المؤنث ثنائيًا نحو (يد) علم على امرأة جاز فيه الوجهان ، والثانية : إذا سُمِّي مذكر بمؤنث ، فإن كان ثلاثيًا صُرِف مطلقًا على الصحيح ، وإن كان زائدًا على الثلاثة لفظًا نحو : (سُعاد) ، أو تقديرًا نحو : (جَيَل) مخفف جَيْال بالنقل مُنِع من الصرف "[6] .

الممنوع من الصرف

6- علة الاختيار في منع صرف (يعقوب) :

قال تعالى :﴿ ى ى ې ې ې ې ۉ ۉ ﴾ [هود : 71] .

قال العكبري : " يُقرأ[7] (يعقوب) بالنصب والرفع ، ويُقرأ (بيعقوبٍ)[8] بزيادة باء والجرّ والتنوين ، وصرف هذا بعيدٌ ؛ لأنّه معرفة أعجمي ولا يصحّ تقدير تنكيره ،

---

(1) ينظر : الكتاب : 242/3 ، والمقتضب : 352/3 .

(2) ينظر : المقتضب : 352/3 ، والارتشاف : 882 .

(3) ينظر : المقتضب : 352/3 ، وشرح الكافية الشافية : 1492/3 .

(4) ينظر : المقتضب : 352/3 .

(5) ينظر : نفسه : 352/3 ، والمساعد : 134/1 .

(6) شرح شذور الذهب للجوجَري : 833/2 .

(7) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي بالرفع ، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بالنصب ، ينظر : الحجة : 69/4 ، والكشف : 534/1 ، والنشر : 118/3 .

(8) في معاني القرآن للفراء : 22/2 كان حمزة ينوي به الخفض ، يريد : ومن وراء إسحاق بيعقوب ، ونسب إلى ابن أبي عبلة في شواذ القراءات : 113 .

وليس من ضرورة الشعر ، فيقال : صَرَفَ ما لا ينصرف ، ويحتمل أن يكون عربيًا سُمِّي باليعقوب الذي هو : ذكر القَبَجُ ، فيكون فيه التعريف وحدَهُ "[1] .

والظاهر من ترجيح منع الصرف ثلاثة أوجه :

الأول : يمنع صرف الاسم إذا كان علمًا في اللسان الأعجمي زائدًا على ثلاثة أحرف كـ (إبراهيم ، وإسماعيل) فتمنعه من الصرف العلمية والعجمة[2] .

والثاني : أنّه لا يصحّ تقدير تنكيره ؛ لأنّ الاسم الممنوع من الصرف في معرفة ولا نكرة خمسة أجناس منها : (أفعل) إذا كان نعتًا نحو : (أحمر وأصفر) ، و(فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) نحو : (سكران) ، ومنها ما كان في آخره ألف التأنيث ممدودة ، أو مقصورة نحو : (حبلى) ، والممدود نحو : (بيضاء) ، ومنها كلّ جمعٍ ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان ، أو ثلاثة أحرف ، أو حرف مشدد نحو : (مساجد) إلاّ ما كان في آخره هاء التأنيث فإنّه ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة نحو : (ملائكة) ، ومنها المعدول عن العدد نحو : (مثنى)[3] .

والثالث : أنّ الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جرّه في موضع الجرّ ، ولو كان الجرّ من الصرف لما أُوتي به من غير ضرورة إليه ، وذلك أنّ التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن ، وليس هنا في رأي العكبري من شيء[4] .

.

اختلف العلماء في توجيه إعراب (يعقوب) فقرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بفتح (الباء) والباقون برفعها ، فأمّا القراءة الأولى فاختلفوا فيها : هل الفتحة علامة نصب أم جرّ ؟ والقائلون بأنّها علامة نصب اختلفوا : فذهب أبو علي الفارسي إلى أنّه منصوب عطفًا على (بإسحاق) ؛ لأنّ موضعه نصب كقوله تعالى :**چٹچ** [المائدة : 6] بالنصب عطفًا على **چ ٹچ**[5] .

---

(1) إعراب القراءات الشواذ : 666/1 – 667 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 244/3 .

(3) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن هشام : 299 – 300 .

(4) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : 164 .

(5) ينظر : الحجة : 226/3 .

ذكر الزمخشري (ت538هـ)[1] أنّ (يعقوبَ) قُرئت بالنصب كأنّه قيل : (وهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) على طريقة قوله[2] :

مشائِيمُ ليسوا مُصلِحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببَيْنٍ غُرابُها

يعني أنّه عطف على التوهم فنصب ، كما عطف الشاعر على توهم وجود الباء في خبر (ليس) فجرَّ ، ولكنّه لا يُقاس[3] .

ذكر القيسي (ت437هـ) أنّه منصوب بفعل مقدر تقديره : ووهبنا يعقوب ، وهو على هذا غير داخل في البشارة[4] .

وذهب الكسائي (ت189هـ)[5] إلى أنّ (يعقوب) في موضع خفض إلاّ أنّه لا ينصرف ، وذكر الفراء (ت207هـ)[6] أنّه لا يجوز الخفض إلاّ بإعادة الخافض .

وذكر ابن خالويه (ت370هـ)[7] أنّه غلطٌ عند البصريين ؛ لأنّك لا تعطف على عاملين ، فمحالٌ أن تقول : مررتُ بزيدٍ في الدار والحجرةِ عمرٍو .

وهو عند مكي القيسي[8] ضعيفٌ إلاّ بإعادة الخافض ؛ لأنّك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف .

وأمّا قراءة الرفع ففيها أوجه :

ذكر النحاس (ت338هـ) أنّ رفعه من جهتين : إحداهما بالابتداء ويكون في موضع الحال ، أي : بشروها بإسحاق مقابلاً له يعقوب ، والوجه الآخر أن يكون

---

(1) ينظر : الكشاف : 216/3 .

(2) البيت للأخوص الرياحي وهو في الخصائص : 354/2 ، والتبيان في إعراب القرآن : 210 ، وخزانة الأدب : 158/4 ، ومعجم الشواهد العربية : 157/1 .

(3) ينظر : الدر المصون : 355/6 .

(4) ينظر : الكشف : 535/1 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 163/1 .

(6) ينظر : معاني القرآن : 22/2 .

(7) إعراب القراءات السبع وعللها : 289/1 .

(8) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 238 .

التقدير : ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب ، ولا يكون على هذا داخلاً في البشارة[1] .

وذكر الزمخشري أنّ (يعقوب) مرفوعٌ بالابتداء كأنّه قيل : ومن وراء إسحاق يعقوب مولودٌ أو موجود ، أي : من بعده ، وقيل : الوراء : ولد الولد[2] .

وذهب السمين الحلبي إلى أنّه مرفوع على الفاعلية بالجارِّ قبله[3] ، وذكر السمين الحلبي أنّ هذا رأي الأخفش كذلك[4] . وذكر أيضًا أنّه مرفوع على القطع يَعْنُون الاستئناف ، وهو راجع لأحد ما تقدّم من كونه مبتدأً وخبرًا ، أو فاعلاً بالجارِّ بعده ، أو بفعل مقدّر[5] .

اسم الإشارة

7- علة اختيار في رفض كون (الذال) وحدَها اسم إشارة :

قال تعالى : **ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ** [البقرة : 2] .

ذهب العكبري إلى أنّ " (ذا) اسم إشارة ، والألف من جملة الاسم ، وقال الكوفيون : (الذال) وحدها هي الاسم ، والألف زِيدت لتكثير الكلمة ، واستدلوا على ذلك بقولهم : ذه أمة الله ، وليس ذلك بشيء ؛ لأنّ هذا الاسم اسمٌ ظاهر ، وليس في الكلام اسمٌ ظاهر على حرف واحد حتى يُحمل هذا عليه ، ويدلّ على ذلك قولهم في التصغير : ذيّا ، فردوه إلى الثلاثي ، والهاء في ذِه بدل من الياء في ذِي "[6] .

اختلف العلماء في هذه المسألة على مذهبين :

---

(1) ينظر : إعراب القرآن : 424 .

(2) ينظر : الكشاف : 216/3 .

(3) ينظر : الدر المصون : 356/6 – 357 .

(4) قال الأخفش : " (يعقوب) رفعٌ على الابتداء ، وقد فتح على (ويعقوبَ من وراء إسحاق) ولكن لا ينصرف " معاني القرآن : 384/1 .

(5) ينظر : الدر المصون : 357/6 .

(6) التبيان في إعراب القرآن : 14 – 15 .

الأول : ذهب البصريون إلى أنّ (ذا) اسم إشارة ، وأنّ الألف من نفس الكلمة[1] ، وهذا ما اختاره العكبري .

الثاني : ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم في (ذا) الذال وحدها وما زِيدَ عليها تكثير لها[2] .

أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيها هو الاسم ؛ وذلك لأنّ (ذا) كلمة منفصلة عن غيرها ، فلا يجوز أن يُبنى على حرف واحد ؛ لأنّه لا بدَّ من الابتداء بحرف ، والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا ، وذلك محال ، فوجب أن يكون الاسم في (ذا) الذال والألف معًا ، ألا ترى أنّ (ذا) كاسم مظهر يكون وصفًا وموصوفًا ؟ فكونه وصفًا نحو قوله تعالى : ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ [يوسف : 93] ، وكونه موصوفًا نحو قوله تعالى :ﭽ ڈ ڈ ژ ژ ﭼ [الكهف : 49] . والذي يدلّ على أنّ الألف في (ذا) أصلية قولهم في تصغير (ذا) : ذيَّا ، وأصله : ذَيَيّا بثلاث ياءات : ياءان من أصل الكلمة ، وياء التصغير ؛ لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات فحذفوا الأولى وكان حذفها أولى ؛ لأنّ الثانية دخلت لمعنًى وهو التصغير ، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا فكانت تتحرك ، وياء التصغير لا تكون إلاّ ساكنة ووزنه (فَيْلى) لذهاب العين منه[3] .

أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على أنّ الاسم هو الذال وحدها أنّ الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو : (قام ذانِ ، ورأيتُ ذَيْنِ ، ومررتُ بذَيْنِ ، وقام اللذان ، ورأيتُ اللذين ، ومررتُ باللذين) ولو كان كما زعمتم أنّهما أصلان لكان

---

(1) ينظر : الإنصاف (مسألة 98) : 535 ، والبيان في غريب القرآن : 43/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 474/2 ، والجنى الداني : 238 ، وشرح ابن عقيل : 106/1 ، وحاشية الخضري : 123/1 .

(2) ينظر : الإنصاف : 535 ، والبيان في غريب القرآن : 43/1 ، والجنى الداني : 238 ، وشرح ابن عقيل : 106/1 ، والهمع : 258/1 ، وحاشية الخضري : 123/1 .

(3) ينظر : الإنصاف : 536 .

لا يحذفان ولوجب أن يقال في التثنية : (اللذيان) كما يقال : (العَمِيَان ، والشَجِيَان) ، و(الذيُون) كما يقال : (العَمِيين ، والشَجِيين) ، وأن تقلب الألف في تثنية (ذا) ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف من تثنية (ذا) دلَّ على أنّها زائدة لا أصلية ، وأنّ ما زِيد عليها تكثير لها كراهيةً أن يبقى كلّ واحد منهما على حرف واحد ، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين ، وهما الذال والألف في (ذا)[1] .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه البصريون والعكبري أولى ؛ لأنْ ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد .

8- علة الاختيار في انتفاء حاجة أسماء الإشارة إلى صلة :

قال تعالى :**ﭽ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﯿ ﯾ ﯽ ﯼ ﯻ ﯺ ﯹ ﯸ ﯷ ﯶ ﯵ ﯴ ﯳ ﯲ ﯱ ﯰ ﯯ ﯮ ﯭ ﯬ ﯫ ﯪ ﯩ ﯨ ﯧ ﯦ ﯥ ﯤ ﯣ ﯢ ﯡ ﯠ ﯟ ﯞ ﯝ ﯜ ﯛ ﯚ ﯙ ﯘ ﯗ ﯖ ﯕ ﯔ ﯓ ﯒ ﯑ ﯐ ﯏ ﯎ ﯍ ﯌ ﯋ ﯊ ﯉ ﯈ ﯇ ﯆ ﯅ ﯄ ﯃ ﯂ ﯁ ﯀ ﮿ ﮾ ﮽ ﮼ ﮻ ﮺ ﮹ ﮸ ﮷ ﮶ ﮵ ﮴ ﮳ ﮲ ﮱ ﮰ ﮯ ﮮ ﮭ ﮬ ﮫ ﮪ ﮩ ﮨ ﮧ ﮦ ﮥ ﮤ ﮣ ﮢ ﮡ ﮠ ﮟ ﮞ ﮝ ﮜ ﮛ ﮚ ﮙ ﮘ ﮗ ﮖ ﮕ ﮔ ﮓ ﮒ ﮑ ﮐ ﮏ ﮎ ﮍ ﮌ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﭿ ﭾ ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ ﭸ ﭷ ﭶ ﭵ ﭴ ﭳ ﭲ ﭱ ﭰ ﭯ ﭮ ﭭ ﭬ ﭫ ﭪ ﭩ ﭨ ﭧ ﭦ ﭥ ﭤ ﭣ ﭢ ﭡ ﭠ ﭟ ﭞ ﭝ ﭜ ﭛ ﭚ ﭙ ﭘ ﭗ ﭖ ﭕ ﭔ ﭓ ﭒ ﭑ ﭐ ﭏ פֿ כֿ בֿ וֹ תּ שּ רּ קּ צּ ﭅ פּ ףּ ﭂ סּ נּ ﬿ מּ ﬽ לּ כּ ךּ יּ טּ ﬷ זּ וּ הּ דּ גּ בּ אּ אָ אַ שּׂ שּׁ ﬩ ﬨ ﬧ ﬦ ﬥ ﬤ ﬣ ﬢ ﬡ ﬠ ײַ ﬞ יִ ﬜ ﬛ ﬚ ﬙ ﬘ ﬗ ﬖ ﬕ ﬔ ﬓ ﬒ ﬑ ﬐ ﬏ ﬎ ﬍ ﬌ ﬋ ﬊ ﬉ ﬈ ﬇ ﬆ ﬅ ﬄ ﬃ ﬂ ﬁ ﬀ 﫿 﫾 﫽 﫼 﫻 﫺 﫹 﫸 﫷 﫶 﫵 﫴 﫳 﫲 﫱 﫰 﫯 﫮 﫭 﫬 﫫 﫪 﫩 﫨 﫧 﫦 﫥 﫤 﫣 﫢 﫡 﫠 﫟 﫞 﫝 﫜 﫛 﫚 龎 齃 𧻓 𥳐 𥉉 䀹 䀘 㮝 𣏕 𢡄 𢡊 龜 鬒 頻 頋 響 韛 靖 難 陼 鉶 醙 遲 輸 贈 變 謹 諭 諾 謁 請 諸 調 視 覆 襁 蝹 華 荒 者 缾 練 絛 类 節 窱 磌 着 睊 直 盛 益 瘟 瘝 画 甆 瑱 猪 犯 爵 瞧 煮 瀞 漢 滋 滛 流 殺 歹 杖 望 朗 晴 敖 摒 搜 揄 戴 懲 慠 憎 愈 慎 惘 徭 彩 廙 廒 嬨 婢 奔 奄 墳 塚 嗢 喙 啕 喝 勺 勇 冀 充 侀 全 况 並 﩯 﩮 舘 𤋮 恵 頻 響 難 逸 辶 贈 賓 謹 謁 視 褐 著 艹 艹 臭 者 署 繁 縉 練 節 突 穀 禎 禍 祝 祖 祐 祈 祉 社 碑 琢 爫 煮 漢 渚 海 梅 暑 既 敏 懲 憎 慨 悔 屮 層 墨 塀 器 嘆 喝 卑 勤 勉 免 僧 侮 隷 郞 鶴 館 飼 飯 﨩 﨨 﨧 都 逸 﨤 﨣 諸 﨡 蘒 﨟 羽 精 靖 福 祥 神 礼 益 猪 凞 﨔 﨓 晴 﨑 塚 﨏 﨎 嗀 兀 廓 見 降 行 輻 暴 洞 宅 糖 拓 度 切 刺 茶 什 識 炙 狀 粒 笠 立 臨 淋 林 麟 鱗 隣 藺 璘 燐 吝 溺 匿 離 里 裡 裏 罹 痢 理 泥 梨 李 易 履 吏 利 隆 率 栗 慄 律 輪 淪 崙 倫 陸 戮 六 類 紐 硫 留 琉 溜 流 柳 杻 劉 阮 暈 龍 遼 蓼 療 燎 樂 料 尿 寮 僚 了 惡 隸 醴 禮 例 領 靈 零 鈴 聆 羚 瑩 玲 怜 嶺 寧 囹 令 獵 簾 殮 捻 念 廉 說 裂 烈 咽 劣 列 鍊 連 蓮 輦 聯 練 秊 璉 煉 漣 撚 戀 憐 年 轢 歷 曆 力 黎 麗 驪 閭 礪 濾 旅 廬 女 呂 勵 量 諒 良 糧 梁 凉 兩 亮 略 掠 若 拾 沈 辰 殺 說 葉 省 塞 參 索 數 泌 不 復 便 磻 北 異 率 怒 寧 丹 諾 樂 拏 讀 陵 菱 綾 稜 凌 凜 肋 勒 陋 縷 累 漏 淚 樓 屢 壘 雷 賂 磊 牢 聾 籠 弄 壟 論 鹿 錄 菉 綠 祿 碌 鷺 魯 露 路 虜 蘆 老 盧 爐 櫓 擄 勞 冷 來 郎 狼 浪 朗 廊 蠟 臘 拉 襤 藍 濫 嵐 鸞 蘭 爛 欄 卵 亂 駱 酪 落 珞 烙 洛 樂 邏 裸 螺 蘿 羅 癩 懶 奈 喇 金 契 龜 龜 句 串 滑 賈 車 更 豈                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 ￿ ￾ � ￼ ￻ ￺ ￹ ￸ ￷ ￶ ￵ ￴ ￳ ￲ ￱ ￰ ￯ ￮ ￭ ￬ ￫ ￪ ￩ ￨ ￧ ￦ ￥ ￤ ￣ ￢ ￡

المذهب الأول : ذهب الكوفيون إلى أنّ (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة ، نحو : (هذا قال ذاك زيدٌ) ، أي : الذي قال ذاك زيدٌ[1] .

واحتجّوا على ذلك بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّه قد جاء ذاك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثمّ أنتم هؤلاء تقتلون أنفسَكم) والتقدير فيه : (ثمّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم) ، فـ (أنتم) مبتدأ ، و(هؤلاء) خبره ، و (تقتلون) صلة (هؤلاء) ، وقال تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷻ [النساء : 109] ، والتقدير فيه : ها أنتم الذين جادلتم عنهم ، فـ (أنتم) مبتدأ ، و(هؤلاء) خبره ، و (جادلتم) صلة (هؤلاء) ، وقال تعالى :ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷻ [طه : 17] ، والتقدير فيه : ما التي بيمينك ؟ فـ (ما) مبتدأ ، و (تلك) خبره ، و (بيمينك) صلة (تلك) ، ومما جاء في كلام العرب قول يزيد بن مُفَرِّغ الحميري[2] :

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ أمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طليقُ

يريد : والذي تحملين طليق ، فدلّ على أنّ أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة[3] .

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري على ذلك من عدّة أوجه :

أحدها : أن يكون (هؤلاء) باقيًا على أصله من كونه اسم إشارة ، وليس بمعنى الذي كما زعمتم ، ويكون في موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه : (أعني هؤلاء) كما قال عليه أفضل الصلاة وآلهِ[4] : (سَلْمان منّا أهل البيت) والتقدير فيه : (أعني أهل البيت) .

والوجه الثاني : أن يكون (هؤلاء) تأكيدًا لـ (أنتم) ، والخبر (تقتلون) ، ثمّ هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن (تقتلون) عندكم في موضع نصب ؛ لأنّه خبر التقريب

---

(1) ينظر : البيان في غريب القرآن : 104/1 ، والإنصاف (مسألة 103) : 579 ، والدر المصون : 477/1 .

(2) ديوانه : 170 .

(3) ينظر : الإنصاف : 579 – 580 .

(4) مسند أحمد : 78/1 .

، وخبر التقريب عندكم منصوب كقولهم : (هذا زيدٌ لقائم) بالنصب ، و(هذا زيدٌ قائمًا) ولو كان صلةً لم يكن له موضع من الإعراب ، وعندنا أنّه يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال .

والوجه الثالث : أمّا قوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ فلا حجة لهم فيه ؛ لأنّ (تلك) معناها الإشارة ، وليست بمعنى (التي) ، والتقدير فيه : أيّ شيءٍ هذه بيمينك ؟ و (تلك) بمعنى (هذه) كما يكون (ذلك) بمعنى (هذا) ، قال الله تعالى :ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [البقرة : 1 – 2] ، أي : هذا الكتاب .

والوجه الرابع : أمّا البيت الشعري فلا حجةَ لهم فيه ؛ لأنّ (تحملين) في موضع الحال كأنّه قال : وهذا محمولاً طليق ، ويحتمل أيضًا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير فيه : وهذا الذي تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة ، قال الكميت بن زيد[1] :

لكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورانِ والحَصَى   لَكُم قِبضُهُ من بينِ أثْرَي وأقْتَرا

أراد : من أثري ومن أقتر ، فحذف للضرورة ها هنا[2] .

المذهب الثاني : ذهب البصريون إلى أنّه لا يكون بمعنى الذي ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

واحتجّوا على ذلك بأنْ قالوا : إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ الأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة ، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها ، فينبغي أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسكٌ بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة ، فمَنْ ادَّعى أمرًا وراء ذلك بَقِيَ مرتهنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدلّ على ما ادّعوه[3] .

الاسم الموصول

9- علة الاختيار في(ما) الشرطية :

---

(1) ديوانه : 192/1 .

(2) ينظر : الإنصاف : 580 – 581 .

(3) ينظر : نفسه : 579 – 580 .

قـال تعـالى : ﭽ □ ﭼ [النساء : 79] .

ذهـب العكبـري إلـى أنّ " (مـا) شـرطية ، و (أصـابك) بمعنـى : يُصـيبك ، والجواب (فمن الله) ، ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي ؛ لأنّ ذلك يقتضي أن يكون المصيب لهم ماضيًا مخصصًا ، والمعنى على العموم ، والشرط أشبه ، والتقدير : فهو من الله ، والمراد بالآية : (الخصب والجَدْب) ؛ ولذلك لم يقل : أصبت "[1] .

الظاهر من اختيار العكبري أنّ الشرط ليس بواجب فأشبه النفي الذي تدخله (من) لذلك دخلت (من) بعدها[2] .

أمّا منعه للموصولة ؛ لأنّ بعضهم يقول : إنّ المراد بالحسنة الطاعة وبالسيئة المعصية ، ولو كان هذا مرادًا لقال : (ما أصبت) ؛ لأنّه الفاعل للحسنة والسيئة جميعًا ، فلا تضاف إليه إلاّ بفعله لهما[3] .

اختلف العلماء في (ما) على قولين :

الأول : ذهب الأخفش[4] ، والنحاس[5] ، ومكي القيسي[6] ، وأبو البركات الأنباري[7] إلى أنّ (ما) موصولة بمعنى الذي .

ذكر مكي القيسي أنّ (ما) موصولة بمعنى الذي وليست للشرط ؛ لأنّها نزلت في شيء بعينه وهو الجَدْب والخِصْب ، والشرط لا يكون إلاّ مبهمًا ، ويجوز أن يقع وألاَّ يقع ، وإنّما دخلت الفاء للإبهام الذي في (الذي) مع أنّ صلته فعل ، فدلّ ذلك

---

(1) التبيان في إعراب القرآن : 374 .
(2) ينظر : المحرر الوجيز : 82/2 .
(3) ينظر : الدر المصون : 47/4 .
(4) ينظر : معاني القرآن : 262/1 .
(5) ينظر : إعراب القرآن : 196 .
(6) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 124 .
(7) ينظر : البيان في غريب القرآن : 261/1 .

على أنّ الآية ليست في المعاصي والطاعات كما قال أهل الزيغ ، وأيضًا فإنّ اللفظ (ما أصابك) ، ولم يقل : (ما أصبتَ)[1] .

والثاني : إنّ (ما) شرطية وهو قول أبي البقاء ، وهو ما اختاره السمين الحلبي حيث ذكر أنّ الشرطية أظهر ؛ لأنّ الشرطية أصلٌ في الإبهام – كما ذكر أبو البقاء – والموصولة محمولة عليها .

وقول مكي : " لأنّها نزلت في شيء بعينه " هذا يقتضي ألاَّ يُشبَّه الموصول بالشرط ؛ لأنّه لا يُشبَّه به حتى يراد به الإبهام لا شيءَ بعينه ، وإلاّ فمتى أُريد به شيء بعينه لم يُشبَّه بالشرط فلم تدخل الفاء في خبره ، نصَّ النحويون على ذلك وفي المسألة خلاف ليس هذا موضعه ، فعلى الأول (أصابك) في محل جزم بالشرط ، وعلى الثاني لا محلَّ له ؛ لأنّه صلة[2] .

ويبدو لي بعد هذا العرض أنّ ما ذهب إليه العكبري هو الأقرب للصواب ؛ لأنّ الاسم الموصول يقتضي أن يكون مخصصًا ، والجملة هنا مبهمة خالية من التخصيص .

10- علة الاختيار في (ما) اسمًا موصولاً :

قال تعالى : **چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ چ** [البقرة : 4] .

ذهب العكبري إلى أنّ قوله : " (بما أُنزل إليك) (ما) ها هنا بمعنى الذي ، ولا يجوز أن تكون نكرة موصوفة ، أي بشيء أُنزل إليك ؛ لأنّه لا عموم فيه على هذا ، ولا يكمل الإيمان إلاّ أن يكون بجميع ما أُنزل إلى النبي ﷺ ، وما للعموم وبذلك يتحقق الإيمان "[3] .

---

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 124 .

(2) ينظر : الدر المصون : 47/4 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 19/1 .

ABSTRACT

The grammaticals were interested in the function of the word because it is very important in showing the meaning . for this reason I made the research in (Functions in chosing at AL – okbary books bout the Quraan the prophet speech and the poetry) I chose many tests and studied them carefully . The study dependedon the following :

1- I put amain title to each question .
2- I put the okbary tests in those in scientificway and books .
3- I discussed the question , showed the okbary opinion .
4- I men tioned the scientists opinions in this question .
5- I Explained the opinions a bout the discussion of the question in scientific way and according to my ability .

The research has four chapters and there is an intrudction I Explained the concept of the (cause) and the guides of the industry and there is an end I put in it the important effects .

The chapters were :

1- chapter one = the grammatical intrudction and it contains ten questions .
2- chapter two = I explained the nominal . It contains structure fourteen questions .
3- chapter three . I explained the verbal . It structure contains twelve questions .
4- chapter four – I explained the followers of the sentence and it contains thenty questions .

In the end , the reseach has many references and asummary in English language .

والظاهر من اختيار العكبري أنّ (ما) الموصولة تفيد العموم ، وسياق الآية يدلّ على ذلك ، أمّا منعه كون (ما) نكرة موصوفة ؛ لأنّ الموصوفة تفيد التخصيص نحو : أعطيتُهُ ما سُرَّ به ، أي : شيئًا سُرَّ به ، ولا تخصيص في هذه الآية .

وقد سبقه الطبرسي (ت548هـ) في ذلك قائلاً : " و(ما) موصول ، وأنزل صلته وفيه ضمير يعود إلى ما ، والموصول مع صلته في موضع جرٍّ بالباء "[1] .

وقال السمين الحلبي : " و(ما) موصولة اسمية ، و(أُنزل) صلتها وهو فعلٌ مبني للمفعول ، والعائد هو الضمير القائم مقام الفاعل ، ويضعف أن يكون نكرة موصوفة ، وقد منع أبو البقاء من ذلك ، قال : لأنّ النكرة الموصوفة لا عموم فيها ولا يكمل الإيمان إلاّ بجميع ما أُنزل "[2] .

---

(1) مجمع البيان : 86/1 .

(2) الدر المصون : 98/1 .